الأمم المتحدة

A/C.5/60/SR.65

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
31 October 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الخامسة والستين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

الإذن بالإنفاق لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

التقديرات المنقحة للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ : توفير حيز مكتبي إضافي في جنيف لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

الاستثمار في الأمم المتحدة لتصبح منظمة أقوى على الصعيد العالمي: تقرير تفصيلي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-40869 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

الإذن بالإنفاق لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

مشروع مقرر A/C.5/60/L.44

١ - **الرئيس:** لفت الانتباه لمشروع المقرر، A/C.5/60/L.44، المعنون ''الإذن بالإنفاق لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧''. وأفاد بأنه، منذ الاجتماع السابق للجنة، عَقَد مشاورات مع عدد من الوفود بمساعدة مكتب رئيس الجمعية العامة. وبناء على نتائج تلك المشاورات، فهو يعتقد بأنه سيكون من صالح اللجنة تعليق الاجتماع لإفساح المجال للأعضاء لإجراء مزيد من التشاور قبل أن تتخذ اللجنة إجراءا بشأن مشروع المقرر. وسيكون هو مستعدا لأن يحد من مدة تلك المشاورات.

٢ - **السيد كومالو** (جنوب أفريقيا): قال، متحدثا بالإنابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين ، أن المجموعة تدعم مشروع المقرر وهي مستعدة لاتخاذ قرار بشأنه فورا. ولكن إذا كان الرئيس يرغب في إجراء مزيد من التشاور مع الدول الأعضاء، فسترغب المجموعة في أن تنضم لطلبه. لقد أبانت الجمعية العامة بوضوح في القرار ٢٤٧/٦٠ ألف، أنه عندما يطلب الأمين العام الإذن بالدخول في نفقات تتجاوز سقف الـ ٩٥٠ مليون دولار، فإن هذا الإذن سيُمْنَح تلقائيا. وأكد الأمين العام أن الوقت قد حان لكي تأذن الجمعية العامة بإنفاق الأموال المتبقية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ومجموعة الـ ٧٧ والصين تقف على أهبة الاستعداد للعمل استجابة لطلبه.

٣ - **السيد بولتون** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلاده يمكن أن يوافق على تعليق الجلسة. ولكن الوفد لا يقر بالصيغة التي اتبعها ممثل جنوب أفريقيا لسرد الأحداث. فلرفع سقف الإنفاق، لا بُد من صدور مقرر من الجمعية العامة. علاوة على ذلك، فإن اعتماد المقرر A/C.5/60/L.44 لن يكون تلقائيا؛ فالإجراء الذي ستتخذه اللجنة يتوقف على نتائج المشاورات غير الرسمية.

علقت الجلسة الساعة ١٥/٢٥ واستؤنفت في الساعة ١٧/٣٥

٤ - **السيد بولتون** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه جرى، في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ تحديد عدد من المجالات البالغة الأهمية تتعلق بإصلاح الأمم المتحدة وتنشيطها. وللأسف، فبعد عشرة أشهر من ذلك، لم يحرز سوى القليل من التقدم في تنفيذ خطة الإصلاح القوية والطموحة تلك. وبدلا من مناقشة المسائل الفنية، أصبحت الدول الأعضاء عاجزة عن التقدم بسبب المناقشات الإجرائية.

٥ - وأضاف قائلا إن رغبة وفد بلاده في رؤية عملية إصلاح ذات معنى للأمم المتحدة هي التي دفعت الوفد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ لتأييد الموافقة على ميزانية مؤقتة مدتها ستة أشهر فقط. لقد كان ذلك هو القرار الصحيح: فقد ركز انتباه الدول الأعضاء، لا على الحاجة العاجلة للإصلاح فحسب، بل وعلى جدية المقصد التي تناول بها وفد بلاده المسألة. وليس من مصلحة الأمم المتحدة على المدى الطويل، ولا من مصلحة الدول الأعضاء، الاستمرار في تأخير الإصلاحات التي ستعمل على جعل المنظمة أقوى وأكثر فعالية في الاضطلاع بالولايات المحددة في ميثاق الأمم المتحدة.

٦ - واختتم حديثه قائلا بأن وفد بلاده، بالتالي، قد وجد، مع عميق الأسف، أن من الضروري معارضة رفع سقف الإنفاق وأن عليه أن ينسحب من توافق الآراء بشأن

مشروع المقرر. ولكن الوفد، مع ذلك، سيواصل الضغط من أجل التغيير والإصلاح في الأمم المتحدة، كما سيواصل العمل مع الوفود الأخرى ومع الأمانة العامة لبلوغ الأهداف المشتركة. وأعرب عن ثقة وفده من إمكانية أن يتم في نهاية الدورة المستأنفة، اتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة في ذلك الاتجاه. وقد حان الوقت لزيادة الكفاءة والشفافية والمساءلة بالأمم المتحدة ولإنهاء ثقافة التراخي.

٧ - **السيد أوشيما** (اليابان): قال إن هناك حاجة واضحة لأمم متحدة أكثر كفاءة وفعالية. وإصلاح الأمم المتحدة سيكون من مصلحة الجميع؛ والإبقاء على الوضع القائم حاليا ليس خيارا. لقد قدّم وفد بلاده مقترحات بشأن العديد من جوانب الإصلاح، بما في ذلك الإصلاح الإداري واستعراض الولايات. ويأمل الوفد أن يتوفر للدول الأعضاء مزيد من الوقت للنقاش بهدف إحراز توافق آراء عريض القاعدة بشأن مقترحات الإصلاح وبشأن الإجراء الواجب اتخاذه فيما يتعلق بسقف الإنفاق. ولكن كان قد قُدِّم طلب لاتخاذ إجراء بهذا الشأن في الجلسة الحالية. وللأسف فإن وفد بلاده لا يستطيع الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع المقرر في المرحلة الحالية. وأعرب عن ثقة الوفد بأن المفاوضات الجارية ستؤتي ثمارها وأنه عندما يتم النظر في هذه المسألة في الجلسة العامة للجمعية، سيكون في وضع يسمح له بالانضمام إلى توافق الآراء.

٨ - **السيد هيل** (استراليا): قال إن وفد بلاده يود أيضا أن ينسحب من توافق الآراء. وأشار إلى أن هذه نتيجة يؤسف لها لأنه يؤمن بقوة بأن اللجنة تؤدي وظيفتها بطريقة أفضل عندما تعمل بتوافق الآراء. غير أن رفع سقف الإنفاق في المرحلة الحالية سيكون أمرا سابقا لأوانه.لقد كان سقف الإنفاق وسيلة لفرض الانضباط، لضمان وضع الإصلاحات الضرورية في مجالات الإدارة والرقابة والولايات موضع التنفيذ. ولا يمكن، من الناحية المنطقية، رفع سقف الإنفاق إلا عندما يحدث تقدم معقول في تلك المجالات الثلاثة.وللأسف، فأن الأمر ليس كذلك.

٩ - وأضاف قائلا إن وفد بلاده يقدر التوجيهات التي قدمها رئيس الجمعية العامة في رسالته المؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، التي وُزِّعت بطريقة غير رسمية. والوفد ملتزم بالعمل بطريقة بناءة خلال اليومين التاليين لإحراز مزيد من التقدم قبل قدوم الوقت المحدد لإكمال عمل اللجنة، وهو ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وستشكل مقترحات الإصلاح الإداري التي قدمها وفد بلاده خطوات متواضعة إلى الأمام، وإن كانت هامة. وأشار إلى أن وفده واثق من أن أستراليا ستكون في نهاية الدورة المستأنفة، قادرة على الانضمام إلى الدول الأعضاء الأخرى في الإقرار بأن إصلاحات معقولة قد أُنجِزت في المجالات الحاسمة الثلاث.

١٠ - اعتمد مشروع المقرر A/C.5/60/L.44.

١١ - **السيد كومالو** (جنوب أفريقيا): رحَّب، بالإنابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، باعتماد مشروع المقرر، لكنه عبر عن أسفه لأن ثلاثة وفود اختارت الانسحاب من توافق الآراء. وأفاد بأن على ممثلي الولايات المتحدة واليابان وأستراليا أن يوضحوا كيف يمكن للدول الأعضاء أن تعمل معا نحو أهداف مشتركة إذا كانت وفودها تنسحب من القرارات التي تتخذ.

١٢ - وأردف قائلا، إن رفع سقف الإنفاق بدون شروط هو خطوة إيجابية من الصعب وصفها بأنها أمر سابق لأوانه. لقد بينت الجمعية العامة، في القرار A/60/247 ألف، أنها ستتصرف استجابة لطلب من الأمين العام، وفي الوقت المناسب، لإنفاق ما تبقى من الأموال المعتمدة لفترة السنتين. وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أكد الأمين العام أن الوقت قد حان لرفع سقف الإنفاق، وأن المجموعة كانت ستبقى

مستعدة للاستجابة لطلبه في ذلك الوقت. وللأسف فقد أُرجئ اتخاذ إجراء في هذا الموضوع مرتين.

١٣ - ومضى قائلا إن مسألة سقف الإنفاق أفسدت جو العمل وعكرته وقوضت الثقة التي هي أمر أساسي إذا أريد للوفود أن تعمل معا. وأشار إلى أن المجموعة ملتزمة بإعادة بناء تلك الثقة، ولكن ذلك سيكون مهمة صعبة في ظل الظروف الحالية. وأخيرا فإن المجموعة ستبذل كل جهد ممكن لبناء أمم متحدة أقوى، لأنها مقتنعة بأن المنظمة تعني الكثير بالنسبة لجميع الوفود، بما فيها تلك التي شعرت بأنها غير قادرة على الانضمام إلى توافق الآراء.

١٤ - **السيد فانزيلتر** (النمسا): تكلم بالإنابة عن الاتحاد الأوروبي، قائلا إن الاتحاد الأوروبي انضم إلى توافق الآراء إذ لا بد من أن تكون المنظمة قادرة على أداء وظيفتها وتقديم خدماتها. وأشار إلى أن الاتحاد ممتن لرئيس الجمعية العامة على الجهود التي بذلها لردم الهوة بين الوفود وخلق جو من الثقة. فرسالة الرئيس المؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه تعكس التقدم الباهر الذي تم حتى ذلك الوقت في تنفيذ عملية الإصلاح، إضافة إلى تحديد ما تبقى عمله. وفي هذا الصدد، فإن الرسالة متمشية مع تفهم الفاعلين الرئيسيين للوضع. وحث الدول الأعضاء على اغتنام الأيام المتبقية لتحقيق تقدم كبير. وينبغي أن يكون لمسألة رفع سقف الإنفاق دور حفَّاز في تلك العملية. ومضى قائلا إن الاتحاد الأوروبي على ثقة بأن بإمكان اللجنة أن تكمل عملها بنجاح بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، حيث أنها أحرزت تقدما ملموسا نحو الإصلاح. ولكنه يرغب في التأكيد على أنه لا يمكن للجنة أن تعمل في جو من الاستقطاب والشك وعدم الثقة. وبدلا من ذلك، فينبغي أن تعمل الوفود معا لبناء روح من الشراكة العالمية.

١٥ - **السيدة بيرس** (المملكة المتحدة): قالت إن من الأهمية بمكان، كي تؤدي الأمم المتحدة وظيفتها بفعالية، أن يتخذ القرار برفع سقف الإنفاق بتوافق الآراء. وأفادت بأن وفد بلادها سيعمل بجد ليؤمن، بحلول نهاية الأسبوع، التوصل إلى اتفاق على القيام بإصلاحات هناك حاجة ماسة إليها. وأعربت عن ثقة وفد بلادها في أن يصبح بمقدور جميع الدول الأعضاء، إذا تمكنت اللجنة من إكمال عملها بنجاح، بناء على العناصر المحددة المبينة في خطاب رئيس الجمعية العامة، أن تنضم إلى توافق الآراء عند النظر في مشروع المقرر A/C.5/60/L.44 في الجلسات العامة للجمعية العامة.

التقديرات المنقحة للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ : توفير حيز مكتبي إضافي في جنيف لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (A/60/7/Add.42 و A/60/899)

١٦ - **السيدة فان بويرلي** (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): أشارت في معرض تقديمها تقرير الأمين العام عن توفير حيز مكتبي إضافي في جنيف لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (A/60/899)، إلى أن تكاليف الدعم المركزي المحددة في ذلك التقرير، حسبما ذُكر في الفقرة ١٣٠ من تقرير الأمين العام بشأن التقديرات المنقحة فيما يتعلق بنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (A/60/537)، فإن تكاليف الدعم المركزي المحددة في ذلك التقرير تمثل تقديرات أولية ربما تتطلب تنقيحا فيما بعد نظرا لأن قصر ويلسون يفتقر إلى حيز إضافي لاستيعاب الموظفين الإضافيين التابعين لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ظروف مناسبة لا تعرض صحتهم أو سلامتهم للخطر.

١٧ - وأضافت تقول ، إن هذا النقص الحاد في الحيز المكتبي في جنيف، جعل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة في جنيف ومؤسسة مباني

المنظمات الدولية التابعة للحكومة المضيفة تختار موقعا بديلا على رقم ٤٨ بشارع Giuseppe Motta . ويتضمن اتفاق الإيجار الذي سيبرم بين الجهة المالكة للعقار ومؤسسة مباني المنظمات الدولية خيار التأجير من الباطن لمكتب الأمم المتحدة في جنيف الذي سيكون ملزما – إذا مُورِس هذا الخيار – بأن يأخذ على عاتقه تنفيذ شروط العقد حسبما هي مبينة في الفقرة ١٠ من تقرير الأمين العام (A/60/899).

١٨ – وإذا وضعنا في الاعتبار الاحتياجات التقديرية من الموارد لتوسيع الحيز المكتبي، والمبالغ التي سبق أن اعتمدتها الجمعية العامة في قراراها ٢٤٦/٦٠، والموارد الخارجة عن الميزانية، ومبلغ ٣٠٠ ٥٤٠ ١ دولار الذي تبرعت به الحكومة المضيفة، فإن الاحتياجات الإضافية في إطار الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تبلغ ٩٠٠ ٩٧٥ ٤ دولار.

١٩ – **السيد ساها** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال في معرض تقديمه تقرير اللجنة الاستشارية المتصل بالموضوع (A/60/7/Add.42)، إن اللجنة الاستشارية، في ضوء وجوب اعتماد حل عملي للوفاء بالاحتياجات الفورية للحيز المكتبي، توصي بأن تحيط الجمعية العامة علما بالتبرع الذي تعتزم الحكومة المضيفة تقديمه وأن تعتمد المبالغ الإضافية المطلوبة بمقتضى ميزانية السنتين حسبما هو مبين في تقرير الأمين العام (A/60/899، الفقرة ٢٢).

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

الاستثمار في الأمم المتحدة لتصبح منظمة أقوى على الصعيد العالمي: تقرير تفصيلي (تابع) (A/60/846/Add.5 و Add.7، و A/60/903، وA/60/904)

٢٠ – **السيد ساش** (المراقب المالي): قدم الإضافة الخامسة لتقرير الأمين العام المعنون ''الاستثمار في الأمم المتحدة لتصبح منظمة أقوى على الصعيد العالمي: تقرير تفصيلي'' (A/60/846/Add.5)، المتعلق بإصلاح نظام الشراء. لقد كانت المشتريات مركز الاهتمام في الجهود المبذولة لإصلاح الأمم المتحدة وتحسين كفاءة العمل الإداري والمالي للمنظمة. وقد زادت القيمة السنوية للمشتريات خلال السنتين الأخيرتين زيادة كبيرة، من بليون دولار إلى ١,٨ بليون دولار، نتيجة للتغير المفاجئ في أنشطة حفظ السلام. وأوجد ذلك تحديات هائلة ووضع ضغطا عظيما على عملية المشتريات . وفي هذا الصدد فقد عبر عن تقديره للعمل الدؤوب والمتخصص الذي قام به موظفي المشتريات سواء بالمقر أو بالميدان.

٢١ – وأضاف يقول ، إن دراسة اضطلع بها مستشارون خارجيون في عام ٢٠٠٥ كشفت عن بعض الفرص المتاحة لتقوية الرقابة الداخلية على عمليات المشتريات، بينما حوى تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن المراجعة الإدارية الشاملة لإدارة عمليات حفظ السلام (A/60/717) ملاحظات فنية بشأن عدد من الحالات المتصلة بالمشتريات في المقر وفي بعثات حفظ السلام.

٢٢ - وأردف قائلا، إن التقرير المعروض أمام اللجنة يصف التدابير التي اتخذها الأمانة العامة عملا بقرار الجمعية العامة ٢٨٨/٥٩، إضافة إلى مبادرات جديدة نُفِّذت، أو يجري تنفيذها، على أساس التقرير الأولي للأمين العام المعنون ''الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي'' (A/60/692) واستجابة لقرار الجمعية العامة ٢٦٠/٦٠.

٢٣ - واختتم حديثه قائلا، إنه، وبرغم الترحيب بالدعم المقدم من الدول الأعضاء، فإن الجهود الجارية لإصلاح المشتريات لن تؤدي إلى نتائج ما لم يتم توفير موارد كافية، بما فيها الموارد البشرية، لدائرة المشتريات. وتطلب الإدارة ٦ وظائف جديدة وإعادة تصنيف وظيفة واحدة، إضافة إلى ١١ وظيفة جديدة مطلوبة لدائرة المشتريات في ميزانية حساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/60/727). ويلخص التقرير أيضا الموارد المطلوبة لإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون القانونية، ولجنة العقود بالمقر تحت حساب الدعم للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٦ للأنشطة المتعلقة بالمشتريات. وحث السيد ساش اللجنة على الموافقة على الموارد المطلوبة لدائرة المشتريات وعلى استحداث الوظائف الجديدة، مع ملاحظة أن الترتيبات المؤقتة ستجعل من الصعب توظيف مرشحين مؤهلين.

٢٤ - **السيد ساها** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال في معرض تقديمه تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتصل بالموضوع (A/60/904)، إن اللجنة الاستشارية سعت من أجل تيسير مداولات اللجنة الخامسة عن طريق تقديم أوضح صورة ممكنة للموارد المطلوبة في تقرير الأمين العام. وأشار إلى أن الطلب يشمل احتياجات أدرجت ضمن ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٦، وهي احتياجات أوصت اللجنة الاستشارية بإرجاء اتخاذ إجراء بشأنها، إضافة إلى احتياجات جديدة تحت كلٍ من حساب الدعم والميزانية العادية.

٢٥ - وأضاف يقول، إن التشديد في تقرير الأمين العام ينصب على تدابير الرقابة الداخلية التي تهدف إلى التعامل مع المسائل التي حددها مكتب خدمات الرقابة الداخلية والمستشارون الخارجيون. لكن الجوانب الأخرى من عملية إصلاح المشتريات لم تتطور بنفس القدر. وأعرب عن ثقة اللجنة الاستشارية في أن الأمين العام سيتوسع في تلك الجوانب بمزيد من التفصيل في التقارير القادمة المتعلقة بإصلاح الإدارة وإصلاح إدارة المواد البشرية.

٢٦ - واستطرد يقول، إنه، وبرغم كون المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام مجرد مرحلة واحدة في عملية متواصلة، فإن هناك حاجة عاجلة لموارد إضافية من أجل تحريك العملية إلى الأمام ومعالجة النواقص التي تم تحديدها. لذا فإن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على الموارد المطلوبة، وقدرها ٥,٢ مليون دولار.

٢٧ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): تكلمت بالإنابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، قائلة إن الدول الأعضاء ينبغي أن تبذل جهدا جماعيا لتقوية هيئات الرقابة ومراجعة الحسابات بالمنظمة. ولكي تستطيع الجمعية العامة استعراض الأمر بطريقة شاملة، واتخاذ مقررات تشكل أساسا عمليا راسخا لتلك الهيئات، فيجب أن تتسلم الدول الأعضاء تقارير الأمين العام واللجنة الاستشارية في حينها.

٢٨ - وأضافت قائلة، مشيرة إلى أن الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٨/٦٠، قررت إنشاء اللجنة الاستشارية المستقلة لمراجعة الحسابات، إن المجموعة تفيد بأن الضغط الزمني حال دون قيام الدول الأعضاء بوضع الصيغة النهائية لاختصاصات تلك اللجنة في الوقت المقرر. إضافة إلى ذلك، فإن نتائج

استعراض الإدارة والتقييم الخارجي لمراجعة الحسابات والرقابة، التي ربما تؤثر على النقاش، لم تعرض بعد على اللجنة الخامسة أو اللجنة الاستشارية. لذا دعمت المجموعة توصية اللجنة الاستشارية المتمثلة في لزوم تأجيل النظر في تقرير الأمين العام (A/60/846/Add.7) حتى الجزء الرئيسي من الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

٢٩ - واستطردت قائلة، إن المجموعة، بالنظر إلى عدم وجود مقرر من الجمعية العامة بشأن ولاية اللجنة الاستشارية المستقلة لمراجعة الحسابات أو تكوينها، أو بشأن مؤهلات أعضائها أو طريقة اختيارهم، لا ترى مبررا واضحا لتوصية اللجنة الاستشارية، الواردة في الفقرة ١٠ من تقريرها المؤقت (A/60/903) بلزوم تعيين موظفي أمانة الهيئة الجديدة في إطار ترتيبات المساعدة المؤقتة العامة، وهي تود أن تقدم اللجنة الاستشارية توضيحا بشأن تلك المسألة. وترغب أيضا في الحصول على توضيح بشأن التوصية الواردة في الفقرة ١٢ من نفس التقرير، التي تفيد بأنه ينبغي الإذن لمكتب خدمات الرقابة الداخلية بتقديم ميزانيته إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية. وحيث أن الدول الأعضاء لا تعرف حتى الآن نتائج التقييم الخارجي الذي أجري بناء على طلبها بالنظر في مسائل تشمل الاستقلالية التشغيلية والمتعلقة بالميزانية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، فإن مجموعتها لا ترى أي سبب يجعل تلك التوصية ذات صلة باللجنة الاستشارية المستقلة لمراجعة الحسابات، ما لم تتناول بالتحديد التفاعل بين تلك اللجنة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٣٠ - وأردفت قائلة، إن المجموعة ترحب بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن إصلاح نظام الشراء (A/60/904)، لكنها تأسف لأن التقرير لم يتح للدول الأعضاء حتى اليوم السابق لتلك الجلسة. وحيث أن المجموعة تعتقد بضرورة أن لا تتخذ الدول الأعضاء قرارات مستعجلة تتصل بأمور ربما تؤثر على إدارة ومراقبة بلايين الدولارات، إضافة إلى سمعة المنظمة، فإنها تود الرجوع إلى هذا الموضوع في الدورة الحادية والستين. ويجب أن تُترجَم قرارات الدول الأعضاء إلى نظام شراء أكثر شفافية وفعالية يعكس أيضا الطابع الدولي للمنظمة.

٣١ - واختتمت حديثها قائلة إن المجموعة تثق في أن الأمانة العامة ستوفر، في غضون ذلك، المعلومات التي طلبتها الجمعية العامة في الجزء الخامس من قرارها ٦٠/٢٦٠، وبصفة خاصة المقترحات الرامية إلى زيادة فرص الموردين من البلدان النامية. وأفادت بأن المجموعة، إذ تشير أيضا إلى أن اللجنة الاستشارية، في الفقرة ٤ من تقريرها (A/60/904) لاحظت بأن بعض الجوانب الأخرى التي ينطوي عليها إصلاح نظام الشراء لم تتبلور بطريقة جيدة في تقرير الأمين العام (A/60/846/Add.5)، فإنها تثق في أن الأمانة العامة ستقدم مزيدا من التقارير لتمكين الدول الأعضاء من تناول إصلاح المشتريات بطريقة أشمل في الدورة الحادية والستين.

٣٢ - **السيد دروفينيك** (النمسا): تحدث بالإنابة عن الاتحاد الأوروبي، والبلدين المنضمين بلغاريا ورومانيا؛ والبلدان المرشحة للانضمام كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا؛ إضافة إلى ليختنشتاين وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا، فقال، إن إصلاح المشتريات جزء ضروري من عملية إصلاح إداري أوسع. وقد دعم الاتحاد الأوروبي بالكامل الجهود الواردة في تقرير الأمين العام (A/60/846/Add.5) المتصل بالموضوع ، من أجل تقوية تدابير الرقابة الداخلية وجعل سياسات الأمم المتحدة في صورتها المُثلى بما يؤدي إلى تخفيض تكاليف المقتنيات وتحسين الإدارة الاستراتيجية للمشتريات. وهذه الجهود مهمة لتعزيز الشفافية والمسألة والسلوك الأخلاقي للموظفين داخل المنظمة.

٣٣ - وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي بعد أن كشفت التقارير الأخيرة عن مشتريات بعثات حفظ السلام عن عدم كفاية الضوابط الداخلية وتدابير المساءلة والموارد، يعتقد بأن ممارسات المشتريات، حتى في الميدان، يجب أن تتبع دائما القواعد والأحكام القائمة. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالخطوات التي اتخذت، عقب عملية المراجعة التي قام بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لذلك الجانب من المشتريات، لفصل الواجبات عن العمليات من أجل تفادي تضارب المصالح، ومن أجل زيادة الشفافية والمساءلة وتشجيع الاستقامة والأخلاقيات.

٣٤ - واختتم الحديث قائلا، بأنه حيث يتفق الاتحاد الأوروبي مع اللجنة الاستشارية بأنه ربما يكون لعدد من التقارير القادمة أثر على إصلاح المشتريات، وحيث يلاحظ الاتحاد أن تأخير إصدار وعرض التقارير للجنة الخامسة لا يترك إلا قليلا من الوقت أمام اللجنة لدراسة فحوى تلك التقارير، فإن الاتحاد الأوروبي مستعد لاتخاذ قرار بشأن الموارد الإضافية بدون تأخير مع الرجوع إلى سياسات وأنظمة المشتريات خلال الجزء الرئيسي من الدورة الحادية والستين. وسيظل الاتحاد الأوروبي يعمل بنشاط في النقاش بشأن توفير قدرات إضافية لدائرة المشتريات وهو واثق في أن الموارد الإضافية ستحسن من كفاءة نظام مشتريات الأمم المتحدة وفعاليته من حيث الكلفة.

٣٥ - **السيد غارسيا** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن إصلاح المشتريات يجب أن يكون من أولويات الإدارة. وبدون ممارسات شراء تتسم بالمساءلة والفعالية من حيث الكلفة والكفاءة والشفافية، فإن السلع والخدمات الضرورية للمنظمة لن تدار بطريقة كفؤة وفعالة وربما تتعرض بلايين الدولارات من الأنصبة المقررة لسوء الإنفاق ولوضعها في نظام محاسبي غير صحيح. ومن غير المقبول أن يظل هذا العدد الكبير من وظائف المشتريات بالميدان شاغرا وأن يفتقر موظفو المشتريات للمعرفة الكافية التي تؤهلهم لأداء وظائفهم. لذا تجب معالجة هذه المشاكل فورا.

٣٦ - وأعرب عن ترحيب وفد بلاده بتقرير الأمين العام وبامتنانه إزاء ما يبذل من جهود مستمرة لتقوية الرقابة الداخلية على عمليات المشتريات وجعل إدارة مقتنيات ومشتريات الأمم المتحدة في صورة مُثلى، ولتخفيض التكاليف وتنفيذ نهج أكثر إستراتيجية لإدارة المشتريات. وأشار إلى أن الوفد مسرور أيضا من إتخاذ الأمين العام خطوات لمعالجة دواعي القلق التي أثيرت في العديد من التقارير والدراسات المتصلة بالمشتريات. وأفاد بأن الوفد يلاحظ على وجه الخصوص تعزيز تدريب موظفي المشتريات، وتشجيع مبدأ تحقيق ''أفضل قيمة للنقود''، ووضع الصيغة النهائية لمدونة قواعد السلوك الخاصة بموردي الأمم المتحدة، واستكمال دليل المشتريات، والمبادرة التي اتخذت لتطوير مفهوم التحديد الاستراتيجي للمصادر وإحراز مزيد من أوجه التآزر داخل منظومة الأمم المتحدة عن طريق التشارك.

٣٧ - واختتم حديثه بالقول بأنه إذا أريد أن يكون للمنظمة عمليات مشتريات كفؤة وفعالة، فيجب توفير الموارد الكافية. وقال إن وفد بلاده يتفق مع اللجنة الاستشارية في أنه، بينما تتطلب إصلاحات المشتريات الواردة في تقرير الأمين العام مزيدا من التطوير، فإن هناك حاجة عاجلة للموارد المطلوبة. وفي نفس الوقت، يجب اتخاذ خطوات أكثر استباقية لتحسين الرقابة وتقوية الرقابة الداخلية وترسيخ تسلسل واضح للمسؤولية بالنسبة لموظفي المشتريات. وبينما يجب أن تكون التحقيقات الجارية في مخالفات المشتريات دقيقة وشاملة، فيجب إكمالها بسرعة. وأخيرا، أهاب بالأمين العام أن يقدم في الجزء الرئيسي من الدورة الحادية والستين، تقريرا مرحليا شاملا عن إصلاح المشتريات.

٣٨ - **السيد الجنيد** (سنغافورة): قال إن وفد بلاده يود أن يقدم مراقب الحسابات توضيحا بشأن الإشارة إلى المستشارين الواردة في مقدمته التي وضعها لتقرير الأمين العام عن إصلاح المشتريات (A/60/846/Add.5). وهو يتساءل بشأن من الذي اتخذ القرار بإشراك هؤلاء المستشارين في دراسة المشتريات، ومن هم أولئك المستشارون.

٣٩ - **السيد ساش** (المراقب المالي): قال إن وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية هو الذي اتخذ القرار بإشراك مستشارين خارجيين عقب مناقشات أجريت مع الأمين العام. والشركة التي اختيرت كانت شركة ديلويت للاستشارات.

٤٠ - **السيد الجنيد** (سنغافورة): قال إن وفد بلاده يؤيد الاقتراح الذي تقدم به ممثل جنوب أفريقيا بالإنابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، بوجوب تأجيل النظر التفصيلي في الوثيقة (A/60/846/Add.5) إلى الجزء الرئيسي من الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. وأشار إلى أن المشتريات مسألة معقدة تشمل موارد بشرية ومالية كبيرة. وقد تركز العديد من الانتقادات الأخيرة للمنظمة على تلك المسألة وعلى التجاوزات الواضحة من قبل موظفي الأمم المتحدة، الذين أحيل عدد منهم إلى إجازات إدارية لمدة ستة أشهر بدون توجيه اتهامات رسمية لهم. وفي غضون ذلك، رفع أحد كبار الموظفين بالمنظمة من حدة تخمينات وسائط الإعلام بأن الأمم المتحدة يسودها الفساد. وأمام هذا القدر الكبير من المخاطر، فيجب أن لا ينتظر من اللجنة الخامسة أن تقر الوثيقة المعنية من دون استعراض شامل لها.

٤١ - وأضاف يقول، إنه، في حين وضع التقرير المتعلق بالمشتريات في الاعتبار النتائج التي توصلت إليها دراسة قالت شركة ديلويت وأصدر تكليفا بها وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، فإنه لم تكن تسنح للدول الأعضاء فرصة لفحص أو تقييم تلك النتائج، التي قدمت إلى اللجنة بطريقة متعجلة خلال مناقشة أوسع لإصلاح الإدارة. وحيث أن النتائج لا تبدو جيدة، فينبغي للأمانة العامة أن لا تستخلص استنتاجات منها. وعلى مسؤولي الأمانة العامة، بما في ذلك وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، أن يزودوا اللجنة بعرض واضح وشامل لتقرير الشركة الاستشارية، لكي تتمكن اللجنة من النظر بطريقة وافية في الوثيقة المعروضة أمامها.

٤٢ - واختتم حديثه قائلا، إن مستلزمات الإجراءات القانونية المعمول بها تتطلب التعجيل بإكمال التحقيقات في التجاوزات المرتكبة في مجال المشتريات، حيث أن هناك ثمانية موظفين لم توجه لهم اتهامات رسمية يظلون مجهولي المصير. إضافة إلى ذلك، فإن نتيجة التحقيقات ستؤثر على آراء اللجنة بشأن عملية المشتريات. وسوف يتعين على اللجنة أن تقوم بفحص التحقيقات نفسها إذا ثبت أنها من دون أساس.

٤٣ - **السيد كوزاكي** (اليابان): قال إن اللجنة ينبغي أن تركز انتباهها على إجراءات المشتريات والرقابة الداخلية والمساءلة على سبيل الأولوية. وينبغي اعتبار تقرير الأمين العام عن المشتريات (A/60/846/Add.5) بوصفه استكمالا لجهود إصلاح المشتريات حيث أنه قُدم إلى اللجنة في وقت متأخر جدا لا يسمح بمناقشته بالتفصيل. وعلى الرغم من وجود تأجيل الاستعراض الضروري للأحكام والأنظمة المالية لهذا السبب حتى الجزء الرئيسي من الدورة الحادية والستين، فينبغي أن توفر اللجنة الموارد المطلوبة لإصلاح المشتريات بصفة استثنائية.

٤٤ - **السيد كوفالينكو** (الاتحاد الروسي): أشار إلى قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٠ الذي حدد بأن اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة لمراجعة الحسابات يجب أن تعكس نتائج استعراض الرقابة الجاري حاليا، وقال إن على اللجنة أن لا تناقش مسألة اختيار وتوظيف أعضاء اللجنة الاستشارية

المستقلة لمراجعة الحسابات حتى تُعْرَفَ نتائج الاستعراض قيد النظر. علاوة على ذلك، ينبغي أن تضع اللجنة الخامسة في الاعتبار آراء مجلس مراجعي الحسابات وفريق مراجعي الحسابات الخارجيين بشأن تفاعلهم مع الهيئة الجديدة وبشأن اختصاصات الهيئة الجديدة وتوافق تلك الاختصاصات مع مبدأ أن يكون موظفو مراجعة الحسابات الخارجيين مستقلين.

٤٥ - وأضاف يقول، إن عملية الاختيار والتوظيف يجب أن لا تستمر إلى أن تعتمد الجمعية العامة الاختصاصات، التي ستؤسس لما يقابلها من معايير وإجراءات. وحيث أن الأمانة العامة، بما فيها الأمين العام، سيخضعون لرقابة اللجنة الجديدة، فيجب أن لا تشترك الأمانة العامة بأي حال من الأحوال في اختيار أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة لمراجعة الحسابات. إن الاقتراح بأن يتولى الأمين العام ترشيح أولئك الأعضاء يسير في اتجاه مضاد لأفضل الممارسات في القطاعين العام والخاص وسيقوض استقلالية الهيئة الجديدة، لا عن الدول الأعضاء، ولكن عن إدارة المنظمة. ونتيجة لذلك، فإن وفد بلاده يرى بأن عملية الاختيار يجب أن لا تبدأ حتى تعتمد الجمعية العامة الاختصاصات.

٤٦ - **السيد ساها** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): تناول المسائل التي أثارها ممثل جنوب أفريقيا بالإنابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن اللجنة الاستشارية أوصت بالموافقة الفورية على تقديم مساعدة مؤقتة عامة لأمانة اللجنة الاستشارية المستقلة لمراجعة الحسابات لأن من المحتمل الاحتياج لبعض الموظفين للقيام بأعمال تنظيمية وتحضيرية حتى قبل أن تتخذ الجمعية العامة قرارا نهائيا بشأن ملاك موظفي تلك الأمانة، وقبل أن يتسلم أعضاء اللجنة مهام مناصبهم.

٤٧ - وأضاف قائلا، إن التوصية بأن يؤذن لمكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن يتجاوز شعبة تخطيط البرامج والميزانية ويقدم ميزانيته إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية ليس أمرا جديدا. لقد سبق أن اقترحت اللجنة الاستشارية هذا النهج كتدبير مؤقت حتى يتم النظر في تقارير الرقابة والإدارة واختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة لمراجعة الحسابات (A/60/Add.23، الفقرة ١٨). ولكن اللجنة الاستشارية تدرك أن اقتراحها لا ينبني على أي تحليل تقني للوضع، وهي تفهم تماما بوجوب أن يكون للجمعية العامة مطلق الحرية في البت بشأن إجراءات معالجة ميزانية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ريثما تتم الموافقة على اختصاصات اللجنة الجديدة.

٤٨ - **السيد ساش** (المراقب المالي): أشار، في رده على الأسئلة التي أثارها ممثل سنغافورة، إلى أن تقرير شركة ديلويت للاستشارات كان متاحا على موقع المنظمة على الإنترنت لمدة ستة أشهر تقريبا، ولكن الأمانة العامة تود أن تقدم عرضا واضحا وشاملا للتقرير إذا طلبت اللجنة ذلك. وعلى رغم أنه ليس بإمكانه تحديد من سيقدم ذلك العرض، فسوف يُبْذَلُ كل جهد ممكن لضمان الإجابة على جميع الأسئلة التي تقدمها اللجنة.

٤٩ - **السيد الجنيد** (سنغافورة): قال إن وفد بلاده يرى أن سيكون من المناسب أن يقوم وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية بعرض نتائج تقرير شركة ديلويت للاستشارات لكي تتمكن إدارة الشؤون الإدارية من إتمام عملية ظلت غير منتهية.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٨/٤٥.